

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

## اللجنة الأولى

الجلسة ٢

الاثنين، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يورنتي سوليس . . . . . (بوليفيا (دولة - متعددة القوميات))

ذات الصلة داخل الأمانة العامة، بما في ذلك مكتب الشؤون القانونية. وقد تحدثت إلى رئيس لجنة البلد المضيف، الذي أبلغني بأنه أثار المسألة مع الولايات المتحدة وطلب حل المسألة في أقرب وقت ممكن.

وأبلغ مكتب الشؤون القانونية، الذي يقدم خدمات الأمانة إلى لجنة البلد المضيف، المكتب بأن لجنة البلد المضيف عقدت اجتماعها الموضوعي الأخير في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، وأثيرت خلاله مسألة التأخير في إصدار التأشيرات. ومن المقرر أن تعقد لجنة البلد المضيف اجتماعها المقبل في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، الذي من المتوقع أن تعتمد خلاله تقريرها الذي سيتضمن توصيات واستنتاجات. وقد أبلغنا بأن أعضاء لجنة البلد المضيف منهمكون حالياً في مفاوضات بشأن التوصيات والاستنتاجات.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

## تنظيم الأعمال

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أرحب بحرارة بجميع الممثلين في هذه الجلسة، ولا سيما أولئك الذين ينضمون إلينا للمرة الأولى من مراكز عمل الأمم المتحدة الأخرى.

وقبل المضي قدماً، أود أن أعرض على اللجنة المستجدات المتعلقة بالشواغل التي أثارها بعض الوفود خلال جلستنا التنظيمية، المعقودة في الأسبوع الماضي، يوم الخميس ٣ تشرين الأول/أكتوبر، فيما يتعلق بمسألة تأشيرات الدخول (انظر A/C.1/74/PV.1).

ومنذ انعقاد ذلك الاجتماع، أجرى المكتب مشاورات مكثفة مع الوفود المعنية ورئيس لجنة العلاقات مع البلد المضيف، المعروفة أيضاً باسم لجنة البلد المضيف، وكذلك مع المكاتب

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٢٠.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org))، وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1930379 (A)



نكرر دعوتنا إلى زملائنا في الولايات المتحدة لعقد اجتماعات مع وفود البلدان التي وقعت ضحية لتلك السياسة القصيرة النظر. وكذلك نطلب منهم مرة أخرى أن يستمعوا إلى الطلبات والرسائل التي تلقوها من الوفود، وكذلك من مختلف كيانات الأمم المتحدة وهيكلها المشاركة في النظر في هذه المسألة المعقدة، وأن ينتصحوها بها.

ولا نرى سلطات الولايات المتحدة تتخذ أي خطوات ملموسة لتغيير الوضع. وقد ناقشنا هذا الأمر. فيمكن للتغيير أن يتخذ شكل إصدار تأشيرات أو شكلا آخر - أيا كانت الطريقة التي تراها الولايات المتحدة مناسبة - ولكن إلى أن نرى خطوات ملموسة، أعتقد أن بدء الجزء الموضوعي من عمل اللجنة الأولى سيكون سابقا لأوانه.

**السيد بالوجي** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): ما فتئت الولايات المتحدة، كما تشير السجلات، تستخدم مسألة إصدار التأشيرات كوسيلة ضغط ضد بلدان مختلفة. فهذه ليست ظاهرة جديدة ولا تلوح في الأفق احتمالات لتصحيحها. ومن الواضح أن الولايات المتحدة تعترم الإخلال بالأداء السلس والفعال للبلدان المستهدفة في الأمم المتحدة. وتتعارض محاولات الولايات المتحدة للضغط على تلك البلدان مع مبادئ ونظم القانون الدولي. ولا مكان لمثل هذه المحاولات التي تصل إلى مستوى فرض الرقابة على الوفود والتدخل في الحق السيادي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في التقرير بشأن الوفود التي تمثلها في مختلف أجهزة الأمم المتحدة في القانون الدولي بصفة عامة أو في الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة بصفة خاصة.

وعند انطباقه، يُلزم اتفاق المقر البلد المضيف بإصدار التأشيرات في أسرع وقت ممكن. بيد أن سلوك الولايات المتحدة يهدف إلى عكس ذلك تماما. وإيران هي أحد البلدان التي عانت من هذه المشكلة لفترة طويلة. ففي كثير من المناسبات

وستنظر اللجنة السادسة في تقرير لجنة البلد المضيف في اجتماع تقرر مبدئيا عقده في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر. وستنظر اللجنة السادسة أيضا في مشروع قرار بشأن تقرير لجنة البلد المضيف. إنني أفهم أن هذه أيضا مسألة مساعي مستمرة تبذلها الأمانة العامة، التي ستواصل العمل مع البلد المضيف والبعثات المتضررة. وأفهم أن هذه الحالة لا تؤثر على وفد أو أكثر فحسب، بل تؤثر كذلك على عمل اللجنة الأولى ككل. وبعد أن قلت ذلك وأبلغت اللجنة بالترتيبات المتخذة منذ يوم الخميس، أفسح المجال الآن للتعليقات.

**السيد بيلوسوف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أعرب مرة أخرى، بالنيابة عن الاتحاد الروسي، عن قلقنا إزاء الحالة التي نشأت بسبب موقف الولايات المتحدة الأمريكية التي، للأسف، تتجاهل التزاماتها بموجب الاتفاق المبرم عام ١٩٤٧ بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة. لقد أخذت الكلمة لأننا مضطرون إلى الإشارة إلى أن الحال ظل على ما كان عليه خلال الأيام الأربعة الماضية. ولا تزال السلطات الأمريكية تصم آذانها عن طلباتنا لتغيير الوضع واتخاذ خطوات ملموسة لتصحيحه.

إنني أتفق تماما مع استنتاجكم، السيد الرئيس، بأن لهذه المسألة تداعيات واسعة جدا وأنها تتعلق بأكثر من مجرد إصدار الولايات المتحدة أو عدم إصدارها تأشيرات لأعضاء معينين في وفود محددة. إنها المسألة الأوسع نطاقا المتمثلة في عدم وفاء البلد المضيف لمقر الأمم المتحدة بالتزاماته، ومن بينها كفالة وصول وفود الدول الأعضاء إلى مقر الأمم المتحدة من دون عوائق حتى تتمكن من المشاركة في مختلف الأحداث التي تنظم تحت رعاية منظمنا العالمية.

وفي ذلك الصدد، يبدو أننا بحاجة إلى أن نطلب من زملائنا في الولايات المتحدة إبلاغ اللجنة الأولى بالجهود التي تبذلها سلطاتهم لتغيير الحالة وتحسينها. وعلاوة على ذلك،

السيد سباربر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): قبل المضي قدما، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى خلال هذه الدورة. لقد استمعنا بعناية شديدة إلى تبادل الآراء في وقت سابق اليوم، مثلما فعلنا في الأسبوع الماضي. وأتاحت لي الفرصة أيضا لإجراء تبادل غير رسمي للآراء مع زميلي الذي يرأس لجنة العلاقات مع البلد المضيف. ونرى أن مسؤوليات البلد المضيف محددة بوضوح بموجب القانون الدولي. وأعتقد أن ذلك قد سلم به من هم على نقيض في طرفي الحوار. ونرى أن من الأهمية بمكان أن تؤخذ المسؤوليات هذه على محمل الجد وأن تعالج المسائل بطريقة تمكن الأمم المتحدة من أداء عملها.

ويساورنا القلق إزاء التأخير في مداولة اللجنة. ورحب الأعضاء بمن حضروا إلى نيويورك للمشاركة في أعمال اللجنة الأولى. ونود أن نشاطهم في الترحيب بهم. وسيصل سفير بلدنا من جنيف في الأسبوع القادم. ونرى أن من الأهمية بمكان مواصلة عمل اللجنة، لا سيما وقد أصبحت المناقشات بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار أشد إلحاحا من أي وقت مضى. ونحث على إيجاد حل فوري لهذه المسألة انطلاقا من الحرص على تعزيز تعددية الأطراف وتفعيل أداء الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): ندرك أننا في وضع معقد حتى قبل بدء العمل الرسمي للجنة الأولى. وفي حين أن هناك فرصا كثيرة للتصويت خلال جلسات اللجنة الأولى، فإنه لم يسبق لنا أن مضينا قدما بدون برنامج عمل معتمد من قبل جميع الوفود بتوافق الآراء. وأجرى مكتب اللجنة الأولى مشاورات مستفيضة وعمل بطريقة مسؤولة في السعي لإيجاد حل لهذه المسألة. وسنواصل بذل تلك الجهود. وندرك أن الوفود تتوق إلى بدء العمل الرسمي للجنة تمشيا مع برنامج العمل الذي سيعتمد. ومع ذلك، أرى في الوقت نفسه أن هناك ضرورة إلى بذل جهود لبدء عملنا وفقا لبرنامج عمل معتمد بتوافق الآراء على الأقل.

لم تصدر تأشيرات الدخول لأي من الممثلين الإيرانيين أو حدثت تأخيرات لفترة طويلة في إصدارها دون تقديم أي مبررات حقيقية لعرقلة تمثيل إيران في الأمم المتحدة. ويشكل ذلك انتهاكا واضحا لموقف البلد المضيف ولا يمكن لأحد أن يبرر أو يقبل مثل هذا السلوك غير المسؤول.

وكما ذكرت سابقا في الجلسة الأولى للجنة هذا العام (انظر A/C.1/74/PV.1) لم يحصل أي من الممثلين الإيرانيين الذين يفترض أن يشاركوا في اجتماعات اللجان الرئيسية للجمعية العامة والذين تقدموا بطلبات في الوقت المحدد للحصول على تأشيرات دخول إلى الولايات المتحدة، على تأشيرات دخول. وألغى القسم القنصلي في سفارة الولايات المتحدة في فيينا مواعيد إصدار تأشيرات لثلاثة منهم. ونتيجة لذلك، أصبح تمثيل إيران في المنظمة عرضة للخطر.

وأود أن أشكر الممثل الروسي الذي أثار المسألة هنا في اللجنة، لأن البلد المضيف لم يستمع ولم يقدم ردا مناسباً على النداءات التي وجهتها إليه وفودنا. وربما لا تخضع الآن سوى خمسة أو ستة بلدان لمثل هذا النفوذ، ولكن ليس هناك أي ضمان لعدم زيادة قائمة هذه البلدان في غضون السنوات المقبلة. ونحن على يقين من أن المجتمع الدولي يدرك جيدا موقفنا وما زلنا نأمل أن يساعدنا في حمل الولايات المتحدة على التصرف بالمسؤولية الواجبة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): كما قلنا مرات عديدة، فإن لجنة العلاقات مع البلد المضيف هي الآلية المناسبة لحل المسائل المتعلقة بالتأشيرات. فنحن نقيم كل طلب تأشيرة على حدة وبما يتسق مع القوانين والالتزامات القائمة. ونحن نأخذ على محمل الجد التزاماتنا بموجب الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة.

سيواصل جهوده للاجتماع بمختلف الأطراف في محاولة لإيجاد حل للحالة.

علقت الجلسة الساعة ١٢/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٠/٢٠ في يوم الثلاثاء، ٨ تشرين الأول/أكتوبر.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** قبل الشروع في اعتماد برنامج العمل والجدول الزمني الإرشادي للجنة، أود أولاً أن أقدم إلى الأعضاء معلومات مستكملة موجزة عن الحالة التي تواجهها اللجنة والشواغل التي أثارها بعض الوفود فيما يتعلق مسألة تأشيرات الدخول.

منذ الجلسة التنظيمية المعقودة يوم الخميس، ٣ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.1/74/PV.1)، أجرى المكتب مشاورات مستفيضة مع الوفود المعنية وممثلي المجموعات الإقليمية، وكذلك مع المكاتب ذات الصلة داخل الأمانة العامة. وقد انتهت للتو من لقاء مع رئيس الجمعية العامة، ولهذا السبب تأخرت عن هذه الجلسة وأود أن أعتذر عن ذلك. وقد أعرب هو أيضاً عن قلقه إزاء هذه المسألة.

وعلى مدى الأيام الخمسة الماضية، بذل المكتب قصارى جهده، في نطاق اختصاصه واختصاص اللجنة، لمعالجة هذه المسألة الهامة التي تواجهها. وكما قلت من قبل، فإن هذه المسألة لا تؤثر على وفد واحد بعينه فحسب؛ بل إنها تؤثر على عمل اللجنة بأكملها. ولهذا السبب، استغرقنا وقتاً لمعالجة هذه المسألة ونحاول الاتصال بالجهات الفاعلة الأوثق صلة بالموضوع من أجل إيجاد حل. وكما يعلم جميع الأعضاء، فإن المسألة لم تُحل. وأعتقد أنها مسألة ستواصل السلطات المختصة في المنظمة معالجتها.

**السيد يرماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** إنه لشرف عظيم لنا أن نتمكن من الاجتماع هنا مع الجميع، ولكن، للأسف، لا يزال محفلنا البالغ الأهمية غير قادر على بدء عمله الموضوعي، كما فعلنا لسنوات طويلة معاً. ولذلك، يقترح

وأعربت بعض الوفود في جلسة اليوم وفي الجلسة السابقة، عن قلقها إزاء المسائل ذات التأثير المباشر على عملنا هنا وإن كانت تعالج في لجنة أخرى. وذلك أمر واضح تماماً.

وأقترح، لو سمحت للجنة، أن نتوقف قليلاً حتى يتمكن المكتب من مواصلة العمل لضمان تمكننا من المضي قدماً وفق برنامج عمل معتمد بتوافق الآراء. وأود أن أعلق الجلسة لكي يتمكن المكتب من إجراء مشاورات غير رسمية بشأن سبل المضي قدماً. وسنبليغ الأعضاء، في الوقت المناسب، بالإجراءات التي اتخذها المكتب ومتى سنستأنف عملنا. وسنعلق الجلسة الآن لإجراء المشاورات ومن ثم تقديم تقرير إلى اللجنة

علقت الجلسة الساعة ١١/٤٠ واستؤنفت الساعة ١٢/٢٠.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أود أن أشكر جميع الأعضاء على صبرهم. وبطبيعة الحال، نفهم أن عمل اللجنة حيوي، ليس للمنظمة فحسب بل ولتعددية الأطراف أيضاً. وأود أن أبلغ الأعضاء بأن المكتب اجتمع خلال فترة الاستراحة وتشاور مع بعض الوفود. وكنا نود إجراء مشاورات مع الوفود الأخرى، ولكننا حاولنا أن نتواصل مع ممثلين من مختلف المناطق.

وهناك تفاهم مشترك على أننا إذا بذلنا جهداً وأخذنا مزيداً من الوقت لإجراء مشاورات، فسيكون بوسعنا أن نأمل في تحقيق هدف البدء رسمياً في عمل اللجنة. وثمة مخاوف من حقيقة أننا لم نحقق ذلك الهدف اليوم، ولكن كونوا على يقين من أن أعضاء المكتب سيواصلون العمل بجد في الساعات المقبلة لمحاولة إيجاد حل للوضع حتى نتمكن من بدء المناقشة العامة في أقرب وقت ممكن.

أما بعد، فقد اتخذ المكتب قراراً بتعليق جلسة اليوم حتى الساعة ١٠/٠٠ غداً. وفي هذه الأثناء، أكرر أن المكتب

وتعرقل عمل العديد من الوفود داخل منظمنا. وتتجاوز هذه الأعمال الآن حدود السلوك السليم.

ويمكننا جميعا أن نرى أن الولايات المتحدة، باستخدام سياستها المتحيزة فيما يتعلق بتأثيرات الدخول للتأثير على تشكيل وفود الدول الأخرى، تحقق أيضا فوائد إضافية لنفسها. فوفد الولايات المتحدة في وطنه، وبالتالي يمكنه أن يضم إلى صفوفه فوراً أي عدد من الممثلين كما يشاء من أي وزارة ويمكنه أن يستفيد من أي قدرات إضافية من الخبراء، في حين أن وفود جميع البلدان الأخرى محرومة من تلك الإمكانية. ومن البداية، لا يمكن أن يكون هناك حديث عن المساواة في هذا المقام. وتحظى الولايات المتحدة بمزايا كبيرة فيما يتعلق بفرض جدول أعمالها على المجتمع الدولي. وفي مثل هذه الحالة، لا يمكننا إلا أن نندش إزاء استخفاف الولايات المتحدة، عندما تذهب إلى حد تأخير إصدار التأشير لممثلي الدول الأعضاء المشاركين في اجتماعات الأمم المتحدة، أو رفض إصدارها بصورة متزايدة. واستناداً إلى رد الفعل الذي شهدناه خلال الأيام القليلة الماضية، لدينا انطباع بأن الولايات المتحدة لا تعترم حل المسألة.

ونرى أنه بالنظر إلى عدم التوازن الذي نشأ بصورة مصطنعة لصالح وفد واحد، لن يكون من الصواب أن تبدأ اللجنة الأولى أعمالها. فممثلو الولايات المتحدة يتصرفون بمكر يستدعي الاستغراب عندما يقولون إنهم يتخذون نهجاً مسؤولاً للغاية فيما يتعلق بالتزاماتهم المترتبة عليهم بموجب اتفاق عام ١٩٤٧. ونحن جميعاً نشهد على عكس ذلك - أي السلوك غير المسؤول والمتعجرف من جانب الولايات المتحدة، على خلفية حقيقة أن سياسة التأشير غير العادلة التي تنتهجها الولايات المتحدة ضد دول أخرى تُطبق منذ وقت طويل وحتى الآن. ولا توجد ضمانات بوقف هذه السياسة. فلنقرر: هل نحن جميعاً مستعدون للموافقة على أن يتمكن أي منا من تهيئة مجموعة متميزة من الظروف للمشاركة في مناسبات الأمم المتحدة، في

الاتحاد الروسي مرة أخرى النظر بصورة متوازنة ومحيدة وغير متحيزة في الحالة التي نشأت نتيجة لعدم امتثال واشنطن المنهج للالتزاماتها بوصفها البلد المضيف بموجب الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧.

وربما يكون من المفيد لنا جميعاً أن نتذكر المبادئ التي أنشأنا المنظمة على أساسها والتي ينبغي أن تعمل استناداً إليها. وأحد هذه المبادئ هو المساواة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويفترض هذا المبدأ مسبقاً، في جملة أمور، المساواة بين الجميع في ظروف العمل في اللجان الرئيسية للجمعية العامة وتهيئة ظروف متكافئة في المناسبات التي تنظم تحت رعاية الأمم المتحدة. وبإعاقه مشاركة ممثلي الدول الأخرى ووصولهم إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك، فإن إن الولايات المتحدة، تمنعهم من التمتع بالمساواة في الوصول إلى الأمم المتحدة وتقوم أساساً بممارسة التمييز على أساس الجنسية. وهذا كله يحدث اليوم، في القرن الحادي والعشرين.

ولا نرى رد فعل مناسباً من الأمم المتحدة أو من الأمانة العامة والأمين العام، حيث من المفترض أن يكفلوا تجاوب الولايات المتحدة بشأن المسألة الأساسية المتمثلة في ضمان اضطلاع عضو في منظمنا بمسؤوليته. وليس هناك أي رد على هذه المسألة المبدئية البسيطة والأساسية. فإلى متى سنتغاضى عن النشاط التخريبي لأحد أعضائنا، ليس فيما يتعلق بالعمل البناء بشأن جدول أعمال اللجنة الأولى فحسب، ولكن أيضاً فيما يتعلق بالمسألة الأساسية جداً المتمثلة في وصول الوفود إلى مقر منظمنا المشتركة. وبالمناسبة، وبناء على دعوة الولايات المتحدة نفسها إلى أن يكون مقر الأمم المتحدة هنا في نيويورك، فإن واشنطن قطعت التزاماً واضحاً ودقيقاً بكفالة أفضل الظروف الممكنة لاستضافة أنشطة الأمم المتحدة ومناسباتها هنا في نيويورك. وهي تتجاهل منذ سنوات عديدة تلك الالتزامات

إننا بصدد مناقشة معقدة للغاية بشأن جدول أعمال عريض، سيُخصص جزء منها بالقطع للسياسة المدمرة التي تعتمدها الولايات المتحدة، والتي ربما تتحمل المسؤولية الرئيسية عن انهيار منظومة اتفاقات تحديد الأسلحة الملزمة قانوناً وعن إضعاف بنية الأمن الدولي برمتها. وأعتقد أنه يحق لنا أن نطلب رداً من زملائنا الأمريكيين على هذا السؤال أيضاً. وأود أن أشدد بصفة خاصة على أن روسيا، إلى جانب جميع الدول الأخرى التي أرسلت وفوداً للمشاركة في أعمال اللجنة الأولى، مهتمة ببدء العمل المعتاد لهذه الهيئة التابعة للأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن. ويود وفد بلدنا أن يناقش بصورة بناءة وصریحة جدول أعمال نزع السلاح الكامل.

ولم تكن لدينا قط النية في عرقلة عمل اللجنة الأولى ولن نسعى إلى تحقيق هذا الهدف. وقد أثرتنا مسألة التأشيرات فحسب لأن ترك هذه المسألة من دون حل يمنعنا من القيام بعملنا ويقوض المبادئ الأساسية للأمم المتحدة. ولذلك، أود أن أؤكد من جديد أنه بمجرد اتخاذ واشنطن لأي إجراءات حقيقية لتحسين الحالة، وهو ما يتمثل أولاً وقبل كل شيء في إصدار تأشيرات دخول لخبراء البلدان الذين لم يحصوا عليها بعد، سنكون عندئذ على استعداد لأن ندعم بنشاط عزم جميع الوفود. ونعرب مرة أخرى عن رغبتنا في بدء العمل الموضوعي للجنة.

**السيد بالوجي** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): تمشياً مع موقف الاتحاد الروسي، نتطلع إيران إلى مواصلة العمل بطريقة بناءة وعملية مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل تعزيز أعمال اللجنة الأولى. وأود أن أسجل أن إيران تعلق أهمية كبيرة على عمل اللجنة، لأنها إحدى الهيئات الهامة للآلية الدولية لنزع السلاح. وليس لدى إيران أو غيرها من أعضاء مجموعة البلدان المقاربة التفكير أي اعتراض على برنامج العمل الذي عُمر تحت قيادتكم، سيدي. وبالنسبة لنا، ليست المسألة مسألة ثنائية مع الولايات المتحدة، على الرغم

حين يحرم الآخرين بتهور من حقهم الوطني غير القابل للتصرف في المشاركة في أنشطة الأمم المتحدة؟

ونعلم أن مشكلة التأشيرات قد نشأت في واشنطن العاصمة - ليس يوم أمس أو قبل عام واحد. وتعاني بلدان كثيرة من السلوك التعسفي لسلطات الولايات المتحدة، وعانت منه لعقود عديدة. ولم تسفر جميع الرسائل والنداءات الموجهة إلى مختلف كيانات الأمم المتحدة وهيكلها التي يمكن أن تساعد على حل المسألة عن تحقيق أي نتائج إيجابية تقريباً. كما أن نداءاتنا المباشرة إلى الأمين العام لم يكن لها أي تأثير. وسنكون ممتنين لرد فعل من الأمانة العامة ومن الأمين العام. ونحن بحاجة لمعرفة الوضع الحقيقي. ومتى سيتم حل المشاكل.

وقد اضطررنا لاتخاذ تدابير غير عادية هنا في اللجنة الأولى، حيث نقضي اليوم الثالث من الجلسة العامة في مناقشة مسائل إجرائية. وهذا لم يحدث من قبل مطلقاً. وهدفنا هو العمل معاً لمناقشة أهم المشاكل فيما يتعلق بالأمن الدولي: تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح. ولم نأت إلى هنا لمناقشة مسائل مهمة ولكنها تنظيمية يوماً تلو الآخر. وكان ينبغي للأمانة العامة حل جميع هذه المسائل قبل الجلسة. ونود مرة أخرى أن نشدد على أن اضطررنا إلى اتخاذ هذه التدابير. ونحن لا نتخذها بناءً على أهوائنا، بل لأننا نشهد تدهوراً في الحالة، نظراً لأن السلطات الأمريكية تتجاهل تماماً شواغلنا. والحالة الراهنة تثير القلق. ولا يمكننا أن نستبعد حقيقة أن الولايات المتحدة كانت تتوقع رد فعلنا على حرب التأشيرات هذه وأنها شنتها عمداً. ويصعب تفسير اللامبالاة التي يبديها البلد المضيف إزاء هذه المسألة بأي طريقة أخرى. ومن المنطقي التساؤل عما إذا كان يجري القيام بذلك كي تتمكن الولايات المتحدة من عرقلة أعمال اللجنة الأولى من حيث صلتها بالمناقشات بشأن أهم المشاكل المتصلة بالأمن الدولي - مع إلقاء اللوم في ذلك على طرف آخر. وهذه كلها مسائل لم تتمكن الولايات المتحدة، لسنوات عديدة، من اقتراح حل إيجابي واحد بشأن الكثير منها.

**السيد وود** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):  
يعترض وفد بلدي على طلب التأجيل. فينبغي للجنة أن تشرع في اعتماد برنامج عمل، ويفضل أن يتم ذلك بتوافق الآراء.

**الرئيس** (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل جمهورية إيران الإسلامية رفع الجلسة، وهناك معارضة لذلك الطلب من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

وإذا كان الطلب يستند إلى المادة ١١٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، فيلزم متى يود ممثل جمهورية إيران الإسلامية أن يستمر التعليق الذي يطلبه؟

**السيد بالوجي** (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يستند طلبي إلى المادة ١١٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة. ويمكننا أن نتنظر حتى تناقشوا المسألة، السيد الرئيس، مباشرة مع الأمين العام ثم توافوننا بالنتيجة. لا أعرف كم من الوقت سيستغرق ذلك، ولكن لا أعتقد أن الأمر سيستغرق أكثر من يوم واحد. ويمكننا أن نرفع الجلسة ونتنظر مناقشتكم مع الأمين العام، حتى الجلسة المقبلة للجنة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقرأ المادة ١١٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة،

”يجوز لأي ممثل، أثناء مناقشة أي مسألة، أن يلتمس تعليق الجلسة أو رفعها. ولا يكون هذا الالتماس محل مناقشة بل يطرح للتصويت على الفور. وللرئيس أن يحدد الوقت الممنوح للمتكلمين الذين يلتمسون تعليق الجلسة أو رفعها.“

وقد اقترح ممثل جمهورية إيران الإسلامية، في إطار أحكام المادة ١١٨ من النظام الداخلي، رفع الجلسة. ونظرا لاعتراض ممثل الولايات المتحدة على اقتراح ممثل جمهورية إيران الإسلامية، فإنني سأطرح للتصويت ذلك الاقتراح برفع الجلسة.

**السيد يروماكوف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أضرم صوتي إلى التماس إيقاف مؤقت - وأشدد على كلمة

من أن نية الولايات المتحدة في إقحام المسائل الثنائية في المجال المتعدد الأطراف واضحة.

إننا نفضل اعتماد برنامج عمل يستند إلى توافق الآراء. بيد أن ما أدى إلى الاضطراب فيما يتعلق باعتماده هو سياسة الولايات المتحدة التي تحاول التلاعب بتمثيل مختلف البلدان. وحتى الآن، لم تتخذ الولايات المتحدة أي إجراء لحل تلك المشكلة، ويثبت هذا التقاعس عزمها على إضعاف مركز اللجنة الأولى. وهذا تهديد حقيقي يعرض تعددية الأطراف للخطر. وينبغي لهذا التهديد أن يدفع المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، إلى ممارسة المزيد من اليقظة.

ويقع على السلطات الإدارية للأمم المتحدة وجميع مسؤوليها، بمن فيهم الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس اللجنة الأولى، واجب خاص في هذا الصدد. ونتوقع منهم أن يمارسوا سلطتهم، كما نص عليها في مختلف وثائق الأمم المتحدة، بما في ذلك الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة، لمنع الولايات المتحدة من مواصلة إساءة استخدام امتياز استضافة مقر الأمم المتحدة. فالواقع أن الامتياز تترتب عليه مسؤولية.

ويجب أن تكون الولايات المتحدة خاضعة للمساءلة وأن تتخلى عن السياسة غير المقبولة وغير القانونية المتمثلة في إساءة استخدام التزامها بإصدار التأشيرات في الوقت المناسب لجميع الممثلين الذين ترسلهم حكوماتهم لتمثيل بلدانهم في مختلف هيئات الأمم. وإلا فإن تلك السياسة ستظل تسبب ضرا أكبر لتعددية الأطراف. ومع ذلك، يقدر وفد بلدي جهود الرئيس بالنيابة للتواصل مع رئيس الجمعية العامة ومكتب الشؤون القانونية وإدارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

وأعتقد أن الوقت قد حان الآن لإتاحة الفرصة للخيارات الأخرى المتاحة لحل المشكلة - وأهمها التواصل مع الأمين العام مباشرة، بالنيابة عن اللجنة. ويقترح وفد بلدي رفع الجلسة، وأن تتفضلوا بإثارة المسألة مع الأمين العام وموافاتنا بالنتيجة.

إثيوبيا، الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، إيسواتيني، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، بيرو، تركيا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، زامبيا، ساموا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، شيلي، غانا، غواتيمالا، غيانا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، قطر، كرواتيا، كندا، الكونغو، لا تفتيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، مصر، مقدونيا الشمالية، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريتانيا، موناكو، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان

الممتنعون التصويت:

الأردن، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، البحرين، بروني دار السلام، بنغلاديش بنن، البوسنة والهرسك، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، سري لانكا، سنغافورة، السودان، سورينام، العراق، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فانواتو، فيجي، فييت نام، قبرص، كوت ديفوار، الكويت، مالي، المملكة العربية السعودية، نيبال، اليمن

رفض الاقتراح بأغلبية ٧٨ صوتا مقابل ١٦، مع امتناع ٣١ عضوا عن التصويت.

[بعد ذلك، أبلغ وفدا دولة بوليفيا المتعددة القوميات وكولومبيا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت معارضة.]

السيد دي لا فوينتي راميريث (المكسيك) (تكلم بالأسبانية): نشكركم، سيدي الرئيس، على جهودكم لإيجاد

مؤقت - في أعمال جلستنا حتى يتسنى إحالة المسألة مباشرة إلى الأمين العام، الذي يتحمل مسؤولية شخصية عن تمتع جميع الوفود بإمكانية الوصول على قدم المساواة ومن دون قيود إلى حدثنا في مقر الأمم المتحدة، الذي انتهى به الأمر، بإرادتنا وعن طريق الصدفة، إلى أن يعقد على الأراضي الأمريكية. إن رد فعل زملائنا الأمريكيين بأن يعرقلوا مرة أخرى حل مشكلة خطيرة جدا للمنظمة، تسببوا فيها هم أنفسهم، أمر محير. إنني أعيد التأكيد على السلوك غير المسؤول للجانب الأمريكي في عدم رغبته في حل المشكلة. ويجب أن تحل، والاقتراح الداعي إلى تعطيل اجتماعنا مؤقتا، في رأيي، مفهوم تماما وبناء. ويجب علينا أن نجد حلا للمشكلة التي تسببت فيها الولايات المتحدة. ويجب أن نفعل ذلك بدلا من تجاهل المشكلة أو تأجيل البت فيها أو إخفائها تحت الطاولة. فهي ماثلة وتحتاج إلى حل. إنها ليست بالمسألة الخطيرة - اصدروا التأشيرات. أتيحوا لجميع الوفود إمكانية الوصول إلى المنظمة، إذ أنهم اختيروا على الصعيد الوطني لمناقشة أهم مشاكل الأمن الدولي هنا. وإذا ما تم ذلك، يمكننا أن نعود على الفور إلى عملنا.

الرئيس (تكلم بالأسبانية): وفقا للمادة ١١٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، نطرح للتصويت الآن الاقتراح الذي قدمه ممثل جمهورية إيران الإسلامية برفع الجلسة.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أوروغواي، جمهورية إيران الإسلامية، بليز، بوروندي، بيلاروس، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، صربيا، الصين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، كازاخستان، كوبا، ميانمار، النيجر، نيكاراغوا

المعارضون:



وتعرب عن أسفها لأن اللجنة تواجه وضعاً مماثلاً للحالة التي كانت تواجه مؤتمر نزع السلاح قبل أشهر، لأنها تمنع الدول الأعضاء من تركيز جهودها واهتمامها على البنود الموضوعية المعروضة على اللجنة الأولى. ونعتقد أن عمل اللجنة ينبغي أن يتم على أساس برنامج عمل وجدول أعمال يعتمدان بتوافق الآراء، وأن الاعتماد بالتصويت يشكل سابقة غير مرغوب فيها ينبغي تجنبها. وتعتقد أوروغواي أيضاً أنه لكي تضطلع اللجنة الأولى بعملها بشكل طبيعي، يجب أن يتمكن جميع أعضاء الوفود من المشاركة الكاملة في مناقشاتها.

**السيد فو كونغ (الصين) (تكلم بالصينية):** تود الصين أن

تعرب عن تفهمها وتعاطفها مع البلدان التي تواجه صعوبات في الحصول على تأشيرة دخول. لقد صوتنا لصالح الاقتراح الذي قدمته إيران وروسيا. وترى الصين أنه ينبغي للبلدان المعنية أن تفي بإخلاص بالتزاماتها بموجب الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، وضمن مشاركة ممثلي البلدان الأخرى في الاجتماعات.

وبخلاف روسيا وإيران، هناك بلدان أخرى تواجه مشاكل مماثلة، بدرجات متفاوتة، وهو أمر يدعو للقلق. ونحث البلدان ذات الصلة على اتخاذ تدابير فعالة لمعالجة هذا الشاغل على النحو المناسب. وفي غضون ذلك، نأمل أيضاً أن تواصل الأمانة العامة العمل بشأن هذه المسألة في محاولة لحلها.

**السيد كاستانييدا سولاريس (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية):** بداية، أود أن أتقدم بالتهنئة الصادقة لكم، سيدي الرئيس، على مساعيكم الحميدة وجهودكم المبذولة لحل هذا الوضع المؤسف المعروض علينا.

وأود أن أعرب بوضوح أيضاً عن شواغلنا المماثلة لتلك التي أعربت عنها بعض الوفود يوم الخميس ٣ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.1/74/PV.1) خلال الجلسة التنظيمية للجنة الأولى.

حل للظروف المؤسفة التي أخرجت بدء عمل اللجنة الأولى. وأخذ الكلمة لأعرب عن شواغل المكسيك ولتسليط الضوء على العواقب التي يمكن أن تترتب على الأمم المتحدة لعدم بدء عمل اللجنة في موعده المحدد. إن السماح باستمرار حالات العرقلة يرقى إلى كونه إذعاناً لتعطيل نظام آلية نزع السلاح المتضررة بالفعل والتي أنشأتها الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، والتي منحت ولاية لمختلف المحافل التي تشكلها، كمنبر للمناقشات اللازمة بشأن هذا الموضوع. إن استخدام النظام الداخلي لمؤتمر نزع السلاح في اللجنة الأولى في نيويورك ليس مسعى إيجابياً.

وكما نعلم جميعاً، ولا سيما أولئك الذين سافروا من جنيف للمشاركة في أعمال اللجنة الأولى، ينبغي ألا يساء تفسير القاعدة التي تحكم توافق الآراء، المنشود دائماً. أدى ذلك إلى شلل في مؤتمر نزع السلاح. وأتساءل عما إذا كان هذا ما نريده، أو إذا كان مثمراً أو منطقياً. وأتساءل عما إذا كان ذلك يساعد على تعزيز تعددية الأطراف، التي كثيراً ما ندافع عنها في بياناتنا، أو إذا كان، على العكس من ذلك، يضعفها. وفي ذلك الصدد، تعتقد المكسيك أنه يجب علينا أن نستفيد من النظام الداخلي الذي توفره الجمعية العامة، مثل القاعدة المتعلقة بتصويتنا الآن، وأن نكفل أن يشكل توافق الآراء التطلع المشروع إلى التعاون ومناورة لنجاح جهودنا المتعددة الأطراف، وليس قيدياً يستخدم لعرقلة المناقشات الموضوعية الهامة والقرارات التي تتخذها الأمم المتحدة.

**السيدة بينيتيث ليما (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية):** يود وفدي أن يعلن تصويته تأييداً للاقتراح الذي قدمه ممثلاً إيران وروسيا برفع الجلسة مؤقتاً لكي نواصل جهودنا لإيجاد حل عن طريق التفاوض. لقد صوتنا مؤيدين حتى نتمكن من مواصلة جهودنا، إلى أن تستنفد جميع الخيارات، لإيجاد حل قائم على توافق الآراء. وتود أوروغواي أن تتمكن اللجنة الأولى من مواصلة عملها خلال الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة،

ولدينا مثل شعبي في بلدي: "ليس لمن أراد أن يكون فهذا أن يأبى بقع الفهد على جلده". ونرى أن الوثائق التأسيسية للمنظمة، بما فيها الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة، وميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، من بين وثائق أخرى، وثائق مهمة ويجب علينا جميعا تنفيذ الالتزامات الواردة فيها. ونحث في ذلك الصدد، البلد المضيف على النظر في المسائل التي أثبتت في لجنة العلاقات مع البلد المضيف، ليس خلال هذا العام فحسب، بل خلال السنوات الثلاث السابقة أيضا.

ونذكر أن توصيات مناسبة قد قدمت في إطار لجنة البلد المضيف بشأن أفضل السبل لمعالجة المسائل المعروضة علينا. وللأسف، لا يبدو أن هناك متابعة مستمرة على النحو الواجب لتنفيذ تلك التوصيات. وناشد البلد المضيف أن يشرع في تنفيذها. وتود المجموعة الأفريقية التأكد من سير عمل اللجنة الأولى، فضلا عن عمل جميع اللجان الأخرى. ولا يتعارض هذا بالضرورة مع رأي زملائنا الذين أثاروا مسائل ذات صلة فيما يتعلق بالقيود المفروضة عليهم، والتي نعلم ونرى أنها تشكل انتهاكا للوثائق التأسيسية للمنظمة ولأسس تعددية الأطراف.

**السيد الحلاق (الجمهورية العربية السورية):** ستتاح لنا الفرصة لتقديم التهنية لكم ولأعضاء المكتب الآخرين في وقت لاحق.

نحن نعمل هنا في لجنة هامة للغاية. ولهذا تم تخصيص هذه اللجنة بالتسجيل الحرفي لمحاضرها، ألا وهي اللجنة المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. نحن مع بدء عمل اللجنة بأسرع وقت ممكن، ولكن في الوقت ذاته توجد معضلة أمامنا، وهو عدم التزام الدولة المضيفة لمقر الأمم المتحدة بموجب باتفاق المقر. وهذا الموضوع يجب أن يتم حله والتوصل إلى حلول دائمة وثابتة بشأنه. إن اتفاق المقر يؤكد في جزئيه ١١ و ١٢ أهمية وصول وفود الدول الأعضاء إلى مقر الأمم المتحدة. وإن الميثاق يؤكد على التمثيل العادل لكافة الدول الأعضاء.

ونشجب بشدة رفض منح تأشيرات الدخول لبعض الوفود. وندعو لجنة العلاقات مع البلد المضيف إلى إيجاد حل دائم لهذه المشكلة. ومع ذلك، يود وفد بلدي أن يوضح أن اهتمامنا الرئيسي يتمثل في بدء الجلسات الموضوعية للجنة دون مزيد من التأخير، كي تتمكن من إنجاز عمل اللجنة ومن اتخاذ القرارات اللازمة في مجال نزع السلاح في الوقت المحدد وفي إطار منتدى متعدد الأطراف.

ومما لا شك فيه أن التحديات التي تواجه البشرية في مجال نزع السلاح معقدة للغاية. ومع ذلك، يبدو أن الإرادة السياسية اللازمة لحلها لا توجد إلا بالكاد في بعض الأحيان، في حين أن الجهود القليلة المبذولة ليست سوى التزامات شفوية متكررة ولا تؤدي إلى نتائج ملموسة في كثير من الأحيان. ونرى من الغريب أننا غير قادرين، ونحن نتناول مسائل مهمة وإن لم تكن موضوعية، حتى على الاتفاق على برنامج العمل كي يتسنى لنا بدء أعمال اللجنة.

ونرى أن تأجيل أو إلغاء عمل اللجنة الأولى لمجرد مسألة إجرائية سيكون سابقة سيئة مثلما حدث في مؤتمر نزع السلاح، لأن ذلك سيكون دليلا على انعدام الإرادة اللازمة لمواصلة عملنا، علاوة على أنه تبديد للموارد المخصصة لعمل اللجنة الأولى بالفعل.

ونشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على مساعيكم الحميدة وقيادتكم للجنة. ونعتقد أنه سيمكننا المضي قدما في عملنا خلال وقت قصير جدا.

**السيد كامبوي (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية):** باسم مجموعة الدول الأفريقية، نأسف بشدة لهذا التحول في الأحداث، الأمر الذي يقتضي التصويت على مسألة اعتدنا الاتفاق عليها دائما بتوافق الآراء. ويلاحظ الأعضاء أن الكثير من ممثلي المجموعة الأفريقية إما أنهم لم يشاركوا في التصويت أو صوتوا معارضين لاقتراح رفع الجلسة.

وقد تابع وفدي المناقشة عن كثب منذ الأسبوع الماضي. ونحيط علما بالشواغل الهامة التي أثارها الوفود في القاعة. ومن المؤكد أننا نحبذ أن تواصل الوفود المعنية مشاوراتها الوثيقة وأن تحل هذه المسألة. وكما قال المتكلم السابق ببلاغة، فإن نتائج التصويت المعروضة علينا تشير بوضوح إلى أن البلدان لها مواقف متباينة بشأن هذه المسألة بسبب الاعتبارات الهامة العديدة. ربما أخذ بعضنا على غرة.

وعلى غرار النقطة التي أثرت من قبل، يحدو وفدي أمل كبير في أن تتمكن اللجنة الأولى من بدء عملها الموضوعي، بالنظر إلى التحديات الملحة التي يواجهها عالمنا اليوم، ناهيك عن وجود وفود من عواصم جميع أنحاء العالم. غير أنه يحدونا أمل كبير في أن تواصل الوفود المعنية مشاوراتها وأن تحل هذه المسألة.

**السيد توزيك (بيلاروس) (تكلم بالروسية):** اسمحو لي أن أحييكم، سيدي، بصفتكم رئيسا للجنة الأولى وأن أثنى لكم كل النجاح في هذه المهمة الصعبة. وأود أن أؤكد لكم أن وفد بيلاروس على أهبة الاستعداد للتعاون معكم.

ونلاحظ مع الأسف أن اللجنة الأولى اضطرت إلى اللجوء إلى التصويت على مسألة التأجيل المؤقت للجلسة التنظيمية. نحن نفهم أن هذه المسائل قد حُلّت دائما بتوافق الآراء. لقد كانت هذه هي الممارسة المتبعة دائما في اللجنة الأولى، وهي في الواقع الأساس الرئيسي لعمل هيئات الجمعية العامة.

وستتفق الأعضاء على أنه بالنظر إلى الظروف التي تعرب فيها بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن قلقها إزاء تنظيم العمل في اللجنة، فإن التصويت ليس أفضل طريقة لحل المشاكل. لم يعرب أحد الوفود وحده عن هذه الشواغل. أثار ممثلو عدة دول مسألة وصول الممثلين إلى جلسات اللجنة الأولى. نحن ما فتئنا نؤيد اتباع نهج متعدد الأطراف قائم على توافق الآراء لحل هذه المسائل. وفي هذه الحالة، لم يكن اللجوء إلى التصويت منطقيا إلا بعد استنفاد جميع السبل الممكنة لإيجاد

نحن نأسف أننا بدأنا العمل الآن في هذه اللجنة بالتصويت على مواضيع إجرائية. ونحن على ثقة تامة بحنكتكم ومهارتكم، سيدي الرئيس. ونؤيد الطلب الذي ذهب إليه السادة الزملاء من وفدي روسيا وإيران، بقيامكم بالاتصال مباشرة، بصفتكم رئيسا لهذه اللجنة، بالأمين العام كون الأمين العام هو ذلك الشخص أو المنصب الذي وقّع على اتفاق المقر، وعليه فهو السلطة المعنية. نحن نحترم قيامكم بالاتصالات مع السيد رئيس الجمعية العامة والأمانة العامة. إلا أننا نتطلع إلى أن نستمع منكم، السيد الرئيس، إلى نتائج اتصالاتكم مع الأمين العام لنعرف كيف علينا أن نتحرك. فهذا الموضوع ليس بجديد. إن بلدي، سورية، أيضا تعرض كما دول أخرى لعدم منح سمات لوفود كانت محتصة بالحضور إلى هنا.

ومرة أخرى نتطلع، السيد الرئيس، إلى حنكتكم، ونأمل أن تعلمونا في أسرع وقت ممكن بنتائج اتصالاتكم مع السيد الأمين العام وما هي السبل المتاحة لكي نبدأ في أعمالنا. ونعتقد أن السيد ممثل الاتحاد الروسي كان قد أشار إلى أن الموضوع يمكن أن يحل بسرعة؛ وذلك من خلال منح السمات للوفود الراغبة في المشاركة في أعمال اللجان في الأمم المتحدة. ونأمل أن نعلم منكم الآن، السيد الرئيس، كيف تنوون التحرك بخصوص أعمال اللجنة.

**السيد باندي (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** طلبت الهند الكلمة لتعليل تصويتها على المسألة قيد النظر.

نحن نعلق أهمية كبيرة على بدء أعمال اللجنة الأولى في أقرب وقت ممكن. غير أننا نأسف لأن المسألة التي تعرقل عمل اللجنة حتى الآن، لم تحل من خلال المشاورات. ويحدونا أمل صادق في أن تحل المسألة قريبا، من خلال المشاورات على جميع المستويات، بما يرضي جميع البلدان المعنية.

**السيد محمد ناصر (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على العمل الذي تم الاضطلاع به حتى الآن.

**السيدة رودريغيز مارتينيث** (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): نود أن نبدأ بتهنئتك، السيد الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وكذلك نهنئ باقي أعضاء المكتب. ويشرفنا توليكم أنتم، كممثل لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، رئاسة أعمال اللجنة. ولكم وللمكتب دعمنا وتعاوننا الكاملين طوال هذه الدورة.

تقوم الأمم المتحدة، ضمن مبادئ أخرى، على المساواة في السيادة بين الدول، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وبالممارسة الكاملة لهذا الحق، يحق لجميع الدول الأعضاء في المنظمة أيضا أن تحدد تكوين وفودها على النحو الذي تراه مناسبا.

وتود فنزويلا أن تعرب عن بالغ قلقها إزاء العقبات والتأخيرات في إصدار التأشيرات لأعضاء الوفود الذين يأتون من عواصمهم للمشاركة في أعمال اللجنة، لأن هذه الإجراءات تتعارض مع روح وأهداف تعددية الأطراف، من حيث أنها تمنع وفود البلدان من المشاركة على قدم المساواة في المناقشات.

ولا يمكن استخدام المسؤوليات المسندة إلى البلد المضيف لأغراض سياسية للتأثير على مشاركة وفود بعض البلدان لأن أعمال تلك البلدان لا تتماشى مع مصالح البلد المضيف. ومن المهم التذكير بأن الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة ينص على أن البلد المضيف يجب أن يمثل امتثالا تاما لأحكام الاتفاق، بغض النظر عن العلاقات بين حكومات الدول الأعضاء وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الختام، صوتت فنزويلا مؤيدة التعليق المؤقت للجلسة لأنها تعتقد أنه ينبغي إعطاء الوقت اللازم للسماح بحل الحالة عن طريق المشاورات، بغية اعتماد برنامج العمل بتوافق الآراء.

**السيدة سانثيث رودريغيث** (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): أولا، نود أن نهنئكم مرة أخرى، سيدي الرئيس،

حل للحالة. وندعو إلى إيجاد حل سريع للمشكلة. ونشجع على إجراء مزيد من المشاورات مع الأطراف المعنية والمهتمة بهذه المسألة لكفالة وصول جميع الممثلين الذين عينتهم الدول للعمل في اللجنة الأولى إلى البلد المضيف دون قيود.

**السيد كورتينيبي** (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. نود أن نعرب عن دعمنا واحترامنا القويين لكم، سيدي الرئيس، ولزملائكم في المكتب.

ونعرب عن خيبة أملنا لأننا، على الرغم من جهود الرئيس والمكتب، وصلنا إلى مرحلة تعين عندها حل مسائل إجرائية، تعتمد عادة بتوافق الآراء، بالتصويت. ولآلية نزع السلاح وعدم الانتشار دور حيوي تؤديه في معالجة التحديات العديدة للأمن العالمي التي نواجهها اليوم. وينبغي معالجتها من خلال تعددية الأطراف، التي تتيح فرصا للالتقاء والعمل بصورة بناءة لتحسين الشفافية وبناء الثقة.

ونحث الدول التي لديها مشاكل تتعلق بإصدار التأشيرات على إثارتها في لجنة العلاقات مع البلد المضيف. وتتركز ولايتنا في اللجنة الأولى على نزع السلاح والأمن الدولي، وهي تستحق اهتمامنا الكامل. ولذلك نرى أنه ينبغي للجنة الأولى أن تبدأ مداولاتها الرسمية على النحو المتوخى في الوثائق التي قدمتها أنتم، سيدي الرئيس، والأمانة العامة، بما في ذلك اعتماد برنامج العمل والجدول الزمني للجنة الأولى لعام ٢٠١٩. ونود أن نرى اللجنة الأولى تبدأ أعمالها اليوم.

**السيد يلوكينوف** (كازاخستان) (تكلم بالروسية): في التصويت على التعليق المؤقت لجلسة اليوم، استرشدنا بنفس الدوافع والأسباب التي استرشد بها وفدا أوروغواي وبيلاروس. هناك مشاكل تحتاج إلى حل، وهناك حاجة إلى وقت للقيام بذلك. ولهذا السبب، أيدنا اقتراح رفع الجلسة. وآمل أن نجد حلا.

الأمم المتحدة في المشاركة بشروط متساوية ودون تمييز في أعمال الأمم المتحدة، بما في ذلك في اللجنة الأولى وهيئاتها الفرعية.

وترفض كوبا الاستخدام الانتقائي والتعسفي لاتفاق البلد المضيف من جانب الولايات المتحدة بغية إعاقة مشاركة بعض الوفود أو الحد منها. إن بلدنا لم يغير بأي حال من الأحوال موقفه المبدئي بشأن مسائل نزع السلاح، أو دعمه الكامل لعمل اللجنة الأولى، وهي الهيئة المعنية بالنظر في مسائل الأمن الدولي ونزع السلاح. ونريد أن يبدأ عمل اللجنة في أقرب وقت ممكن. ولإظهار التزامنا، ستشارك كوبا مشاركة نشطة وبناءة في أعمال اللجنة الأولى. ونحث جميع الوفود الأخرى على أن تحذو حذونا.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** قبل الشروع في قائمة المتكلمين، أعذر عن عدم الترحيب بالممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، التي كانت تنتظر بصبر شديد للمشاركة في عملنا.

**السيد باومان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):** صوتت سويسرا معارضة تعليق الجلسة لأننا نعتقد أن من المهم أن تتمكن اللجنة الأولى من بدء عملها في أسرع وقت ممكن. وعلى هذا المنوال، تؤيد سويسرا اعتماد برنامج العمل بتوافق الآراء إن أمكن. وقد أحاطت سويسرا علما بالشواغل المعرب عنها وتدعو الوفود المعنية إلى حل المسألة على وجه السرعة. ونرحب بالتعاون البناء من جميع الوفود في سياق عمل اللجنة الأولى.

**السيد كاليب غيراغوسيان (شيلي) (تكلم بالإسبانية):** بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى، وأن أعرب عن امتناني للجهود التي بذلتموها أنتم والمكتب لإيجاد حل للمشكلة التي تواجهنا.

وقد صوتنا معارضين تعليق الجلسة لأننا نعتقد أنه ينبغي للجنة الأولى، أثناء مناقشة المشكلة التي نواجهها، أن تبدأ

على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى. ثانياً، نشكركم على كل ما تبذلونه من جهود لإيجاد حل لمسألة التأخير في منح التأشيرات ورفض منحها.

ونود أن نفسر بإيجاز تصويتنا على الاقتراح الذي قدمه وفد إيران وأيده الاتحاد الروسي. لقد صوت وفد كوبا مؤيداً التعليق المؤقت للجلسة للسماح بالتوصل إلى حل قائم على توافق الآراء لاعتماد برنامج عمل اللجنة الأولى وجدول أعمالها. ونعتقد أنه كان من الممكن التوصل إلى حل قائم على توافق الآراء لو علقنا الجلسة مؤقتاً. وكنا نفضل أن يتخذ القرار بتوافق الآراء، وهي الممارسة المعتادة للجنة. ونأسف لفرض التصويت وعدم إتاحة الوقت الكافي لإيجاد استجابة فعالة للحالة التي تواجهها الوفود التي حرمت من الحق في المشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة في أعمال اللجنة الأولى.

ويساورنا بالغ القلق إزاء تكرار عدم امتثال البلد المضيف لالتزاماته بموجب الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة - ولا سيما الأقسام ١١ و ١٢ و ١٣ و ٢٧، بشأن إصدار التأشيرات وتيسير الوصول إلى مقر الأمم المتحدة في نيويورك - واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١. وقد أعربت الدول الأعضاء المتضررة، في عدة مناسبات، عن قلقها في المحافل ذات الصلة إزاء التأخيرات السلبية في إصدار البلد المضيف للتأشيرات - دون التوصل إلى حل حتى الآن. إن التأثير المتعمد على قدرة الدول الأعضاء على التمثيل الكامل في اجتماعات الأمم المتحدة يشكل إهانة لتعددية الأطراف ويقوض الأداء الكامل والفعال للمنظمة ولجانها الرئيسية. إن تحديد كل دولة عضو تكوين وفدها الرسمي إلى اجتماعات المنظمة هو قرار سيادي حصري وحق لها. وينبغي للولايات المتحدة أن تكف عن التدخل في ذلك وأن تكف عن إساءة استخدام امتيازاتها. ولا يمكننا أن نقبل انتهاك الحق المشروع لكل دولة عضو في

يحدث. ويتعين ببساطة على الولايات المتحدة العودة احترام التزاماتها والامتنال لها. وإذا كانت غير قادرة على القيام بذلك، فلتقل ذلك بدقة ووضوح. وفي هذه الحالة، يمكننا أن ندرس متى وأين يمكننا أن نجتمع دون أي عوائق أو مشاكل لكي تتمكن من حل المشاكل المعاصرة الملحة.

**السيد سباربر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية):** آخذ الكلمة لشرح موقف ليختنشتاين بشأن التصويت الإجرائي الذي جرى للتو. يوم أمس، أعربت ليختنشتاين عن رأي مفاده بأنه ينبغي للجنة أن تبدأ عملها دون إبطاء وأن تستفيد على أفضل وجه من مواردها. وفي هذه الأوقات التي تتصاعد فيها التوترات الجغرافية السياسية ويحدث فيها الخطاب ويزيد التعزيز العسكري، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتوقع بحق عمل اللجنة الأولى بكامل طاقتها بوصفها المحفل الرئيسي للسياسة المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح. ولذلك، تؤيد ليختنشتاين الاعتماد الفوري لبرنامج عمل اللجنة الأولى، تمثيا مع دعمها العام لتعددية الأطراف الشاملة للجميع في الأمم المتحدة.

ومع ذلك، فإن ليختنشتاين تأخذ على محمل الجد تماما الشواغل المتعلقة بممارسات إصدار التأشيرات والتزامات البلد المضيف، بموجب الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية. ويشير تواتر وطبيعة المناقشات التي جرت مؤخرا في هذا الصدد، والتي لا تقتصر على أعمال نزع السلاح التي تقوم بها الأمم المتحدة، إلى اتجاه مثير للقلق. وترد التزامات البلد المضيف بوضوح في اتفاق البلد المضيف وغيره من الاتفاقات ذات الصلة. والتنفيذ الكامل لتلك الالتزامات أمر أساسي لفعالية أداء الأمم المتحدة. ولذلك، فإن من مصلحتنا المشتركة ومسؤوليتنا المشتركة إيجاد حل للتحديات المتعلقة باحترام القانون الدولي ذي الصلة.

عملها في أسرع وقت ممكن. وعلى الرغم من أننا نأسف للحالة التي تؤثر على عدة بلدان فإننا نعتقد أن الأمم المتحدة، بوصفها منظمة تقوم على سيادة القانون، لديها الآليات اللازمة للنظر في هذه المسائل وحلها. وليس من مسؤولية اللجنة الأولى أو المكتب إيجاد حل لمسألة إصدار التأشيرات. كما أنه ليس من الجيد لسلامة المنظمة أن تتأخر المناقشات الموضوعية بسبب مسائل إجرائية، بغض النظر عن وجهة تلك المسائل. وفي ذلك الصدد، نوجه مناشدة لكي تتمكن اللجنة الأولى من بدء عملها في أسرع وقت ممكن وبما يتماشى مع الإطار الزمني المقترح.

**السيد يريماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** أود أن أشدد على أننا نؤيد تأييدا تاما رغبة جميع الدول في بدء مناقشاتنا الموضوعية في أسرع وقت ممكن. ولهذا نحن حاضرون جميعا هنا. إن حقيقة رغبة الدول في الخروج من المأزق الذي أوجدته الولايات المتحدة في أسرع وقت ممكن أمر مفهوم تماما. وقد استمعنا إلى رأي ممثلي عدة دول يقول إنه ينبغي النظر في مسألة التأشيرات في لجنة العلاقات مع البلد المضيف. وأود أن أسلط الضوء على أن هذا الموضوع قد نظر فيه طوال عقود في لجنة البلد المضيف، وأن أزمة اليوم تعزى على وجه التحديد إلى أن الولايات المتحدة لا تسعى في تلك اللجنة إلى حل المشاكل المسؤولة بشكل مباشر عن حلها. وتستغل الولايات المتحدة حقيقة أن عدم احترامها الصارخ لالتزاماتها يتجلى في هذه اللجنة منذ عقود دون أن تضطر إلى اتخاذ أي إجراء.

ولذلك، أود أن أتوجه إلى الأمانة العامة والأمين العام وأن أطلب إليهما النظر في الطريقة التي يُنظر بها في المسائل البالغة الخطورة. وكما نرى، فإن هذه المسائل تعوق الآن العمل الموضوعي للجنة الأولى - وهي واحدة من أهم اللجان، المطلوب منها حل مسائل الأمن العالمي. وبدلا من ذلك، فإننا نركز الآن على المسائل التنظيمية. وعلينا ألا نتوهم أن المسألة ستحل في مرحلة ما في لجنة العلاقات مع البلد المضيف، لأن ذلك لن

الزملاء أن ينتهوا إلى هذه المسألة. وإلا فإننا لن نتمكن من الإسهام بشكل مناسب في عمل اللجنة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** لقد اتخذت اللجنة قرارا بمواصلة نظرها في برنامج عملها. وسيتعين علينا إجراء بعض التعديلات الشفوية. وأطلب إلى الأعضاء أن يسمحوا للرئيس ببذل جهد أخير لضمان اعتماد برنامج العمل بتوافق الآراء. وسنعلق الجلسة لمدة ٢٠ دقيقة كي نقوم بتعديل النص، الذي سيُقدم بعد ذلك إلى الأعضاء للنظر فيه.

علقت الجلسة الساعة ١١/٤٠ واستؤنفت الساعة ١٢/٢٠.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الأعضاء على صبرهم. لقد تحدثنا مع عدد من الأعضاء في محاولة للتوصل إلى اتفاق حيث يتعين علينا أن نحاول بدء عمل اللجنة على أساس توافق الآراء. وأعتقد أن الجميع يقر بأن لدينا مسائل يجب حلها. وتلك المسائل مهمة ويجب معالجتها على النحو المناسب، ولكن في الوقت نفسه، يقر الجميع بأهمية المسائل التي يتعين على اللجنة تناولها.

وقد تحدثت، كما قلت، مع العديد من الممثلين. وثمة اقتراح يود الرئيس أن يقدمه إلى اللجنة. أولاً وقبل كل شيء، لا أعتقد أن اعتماد برنامج العمل عن طريق التصويت هو الطريقة الصحيحة لبدء عملنا. وفي الوقت نفسه، طلبت عدة وفود إثارة مسألة التأشير في اللجنة. وقد وجدنا طريقة يمكننا أن نمضي بها قدماً. ويقترح الرئيس أن تشرع اللجنة في اعتماد الجزء المتعلق بالمناقشة العامة من برنامج عملنا. وبمجرد انتهاء المناقشة العامة، يمكننا العودة إلى المسائل المختلفة التي أثارها عدة وفود. وبعدها، ستقرر اللجنة ما يجب القيام به بخصوص برنامج عملنا. وأعتقد أن هذا الاقتراح سيتيح لنا أن نبدأ العمل من دون إغفال المسائل التي أثارها بعض الوفود.

**السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** لقد اضطررنا إلى إثارة المسألة الإجرائية هنا، بغض النظر عن نتيجة التصويت. وينبغي أن يكون من المهم للغاية بالنسبة لجميع الوفود أن يتمكن كل وفد في الأمم المتحدة من المشاركة على قدم المساواة في جميع المناسبات في مقر الأمم المتحدة، وأن تتاح له إمكانية الوصول إليها على قدم المساواة. وكما ذكر زميلنا الروسي، لم تنجح لجنة العلاقات مع البلد المضيف في حل تلك المسألة على مدى عقود. والسبب الوحيد لذلك هو أن البلد المضيف، الولايات المتحدة الأمريكية، لا يستجيب. وكما يرى الأعضاء، فإنني أشارت في جلسة اليوم للجنة بمفردتي. وقد تقدم زميلنا في عاصمة بلدنا بطلب للحصول على تأشيرة دخول ولكن لم يتم الاعتراف حتى بتلقي طلبه. وبالنسبة لنا، من الواضح أن الولايات المتحدة لا ترغب في دخول الدبلوماسيين الإيرانيين أو السماح لهم بالمشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة. أليس من المهم بالنسبة للمجتمع الدولي أن يُعامل جميع الأعضاء على قدم المساواة؟ وهذا هو سبب رغبتنا في استكشاف الخيارات الأخرى المتاحة للدول الأعضاء، تمثياً مع ميثاق الأمم المتحدة والاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة. ولهذا السبب، أود أن أكرر طلبي بأن نتحدثوا مباشرة، سيدي الرئيس، مع الأمين العام وأن تلتمسوا رأيه وأن تطلبوا منه التدخل لإيجاد حل لهذه المسألة.

أخيراً، أنا واثق من أن جميع الوفود تعرف مدى أهمية عمل اللجنة بالنسبة لنا. فقد كنا ضحية للأسلحة الكيميائية التي قدمها إلى صدام حسين مؤيدوه من بعض البلدان الغربية، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية. ونحن نشطون جدا في جميع المحافل الدولية بشأن مسألة نزع السلاح. والواقع أننا نتطلع إلى العمل بصورة بناء لبدء العمل الموضوعي للجنة في أقرب وقت ممكن. ومع ذلك، ينبغي أيضاً مراعاة شواغلنا. ونتوقع من

المتحدة لنزع السلاح، التي تشكل اللجنة جزءا لا يتجزأ منها، ونؤيد تأييدا تاما جميع المساعي الرامية إلى العمل بتوافق الآراء. وننظر بقلق بالغ إلى المسائل التي تثيرها بعض الدول الأعضاء فيما يتعلق بإصدار البلد المضيف تأشيرات دخول لممثليها الرسميين. فمنع الممثلين الرسميين من المشاركة في الاجتماعات التي تُنظم في مقر الأمم المتحدة ليس بالممارسة المقبولة وينبغي تجنب ذلك بأي ثمن. إنها مسألة يتعين حلها فورا من خلال القنوات والهيئات المناسبة، وينبغي عدم السماح بتأثيرها سلبا على اللجنة. ولئن كنا نفهم تماما عبارات الاستهجان للممارسة المؤسفة المتمثلة في رفض منح تأشيرات دخول للممثلين الرسميين، فإننا نعتقد أنه يتعين ألا يعوق ذلك سير عمل اللجنة بشكل روتيني وسلس.

وينبغي ألا يُنظر إلى تصويتنا معارضين لاقتراح التأجيل الإجرائي في وقت سابق بأي حال من الأحوال باعتباره تغاضيا عن ممارسة عدم الوفاء بالالتزامات بموجب الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة. فتصويتنا يرمز إلى تأييدنا لبدء عمل اللجنة. وشأننا شأنكم، السيد الرئيس، فإننا نشجع جميع الجهات المعنية على مواصلة الجهود بالتوازي لحل المسائل الإشكالية بما يرضيها جميعا في أقرب وقت ممكن وعدم السماح بتكرار هذه الحالة في المستقبل، سواء في اللجنة الأولى أو في هيئات آلية الأمم المتحدة الأخرى لنزع السلاح.

وتتطلع إلى عقد اجتماعات مثمرة للجنة، وفقا للخطة التي وضعتها، السيد الرئيس، على مدى الأسابيع الخمسة المقبلة تحت قيادتكم القديرة. ويمكنكم التعويل على دعمنا الكامل ومشاركتنا البناءة.

**السيد حسن (مصر) (تكلم بالإنكليزية):** إذ أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة، أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في

ومن ثم، فقد أعرب رئيس الجمعية العامة عن اهتمامه بالمشاركة في الجزء الافتتاحي من المناقشة العامة للجنة، حيث ظل يتابع هذه المسألة عن كثب. وتفضلت الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح بالانضمام إلينا فيما نتداول بشأن المسائل التنظيمية. إن الساعة تقترب الآن من ١٢/٣٠. ويقترح الرئيس أن نبدأ المناقشة العامة يوم الخميس، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٠/٠٠ تماما. وذلك هو الاقتراح الذي تشاطرناه مع العديد من رؤساء الوفود.

هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في الشروع في المناقشة العامة، على النحو المشار إليه في الوثيقة A/C.1/74/CRP.1/Rev.1، ابتداء من يوم الخميس، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، على أن تنتهي المناقشة يوم الأربعاء، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر؟  
تقرر ذلك.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر جميع الوفود على مشاركتها البناءة بشأن هذه المسألة. وأعلم أن الأمر كان صعبا، ولكن على الأقل يمكننا أن نبدأ عملنا. وسنقدم تقريرا إلى رئيس الجمعية العامة والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح ونجري الترتيبات المناسبة لتمكين من بدء المناقشة العامة يوم الخميس في تمام الساعة ١٠/٠٠.

وسنظل على تواصل مع السلطات المختصة في المنظمة. وكما قلت، فإن رئيس الجمعية العامة يدرك تماما ما يحدث. وسنتصل كذلك بالأمين العام وسنواصل جهودنا لحل هذه المسألة.

**السيد جادون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):** نقدر كثيرا قيادتكم، السيد الرئيس، وتعاملكم البارع مع الحالة المؤسفة التي ظهرت في اللجنة، والتي تحول دون بدء دورتها السنوية الروتينية. فقد بذلت جهودا مخلصا لتجنب اللجوء إلى التصويت، الأمر الذي يقدره وفد بلدي كثيرا. ونعلق أهمية كبيرة على آلية الأمم



الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة، وإلى إيجاد حل للعقبات التي تعوق هذه المسألة المهمة من خلال القنوات ذات الصلة. ومع ذلك، فإن من واجبنا ألا يستمر عجز آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، فضلا عن تأييد برنامج العمل في الوقت المناسب، بحيث يكون متوازنا وشاملا.

ونؤيد تماما اقتراحكم، سيدي الرئيس، والسعي إلى المضي قدما، مع الأخذ في الاعتبار بأن من واجبنا أن نطمئن عواصم بلداننا على أنه سيتسنى للجنة النظر في مشاريع القرارات المعروضة عليها في الوقت المناسب، فضلا عن اعتمادها بصورة رسمية. وبذلك الفهم، نعرب عن قبولنا لمقترح التسوية الذي قدمتموه، ونحن على استعداد للمضي قدما تحت قيادتكم.

**السيدة كوينتيرو كوريا (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية):**  
نأمل أن تتمكن من الشروع فورا في عمل اللجنة الأولى وأن تكمل جهودنا بالنجاح.

**السيد ليون بيناراندا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية):** نشكركم، سيدي الرئيس، على جهودكم لضمان إمكانية سير عمل اللجنة.  
رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.

هذه الدورة. وإنما على ثقة بأنكم ستكونون قادرين، بخبرتكم وحكمتكم، على توجيه عملنا في الأسابيع القادمة بأكثر الطرق مهنية وكفاءة.

إن مصر تعلق أهمية كبيرة على عمل الأمم المتحدة، ولا سيما اللجنة الأولى. فاللجنة هي الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة المعنية بنزع السلاح والأمن الدولي، الذي يشكل إحدى المهام الأساسية للأمم المتحدة وعلّة وجود المنظمة. ونود أن نشير إلى أن أول قرار للجمعية العامة في عام ١٩٤٧ (القرار ١ (د-١)) يتعلق بنزع السلاح. ولإعادة التأكيد، فإن التطورات الجغرافية - السياسية الراهنة على الصعيد العالمي تجعل عملها أكثر أهمية وإلحاحا.

وتقدم مصر، بصفتها الوطنية - وبالتعاون مع الشركاء الآخرين والمجموعات الجغرافية - السياسية الأخرى ذات التفكير المماثل - أكثر من ٢٥ قرارا هاما على أساس سنوي في اللجنة أو تشارك في تقديمها. ولا ينبغي أن يُفسر تصويتنا اليوم بشأن رفع الجلسة بأي حال من الأحوال باعتباره إشارة إلى أننا لا نتعاطف تماما مع الشواغل الهامة التي أعرب عنها عدد من الوفود فيما يتعلق بعدم قدرتها على الحصول على تأشيرات دخول لممثليها. بل ندعو، على العكس من ذلك، بقوة إلى التنفيذ الكامل والحقيقي للاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة